المجاز المرسل والمجاز العقلي

من كلام الترمذي في جامعه

للباحثين : أ.د. عمار جاسم محمد العبيدي

و

م.م. وضاح علي أحمد

المُلخَّصُ

أوَّلاً : وقع في كلام الإمام التّرمذيّ مَجازٌ مُرْسَلٌ وَمَجازٌ عَقْليّ .

ثانياً : وقع المَجازُ المُرسَلُ في (الجامع الكبير) للترمذي في خمسة أحاديث : (حديثان اثنان لعلاقة الجُزئيّة برقم (٣٠٤) ورقم (٣٩٣٦)، وحديثان اثنان لعلاقة الكليّة برقم (٢٤٧٩) ورقم (٣٤٦١)، وحديثٌ واحدٌ لعلاقة المسَبَّبِيَّة برقم (٦٣٤).

ثالثا :- وقع المجازُ العقليّ في حديثين (٢) اثنين . (حديثٌ واحدٌ لعلاقة المفعوليَّة برقم (٣٧٢٦) ، وحديثٌ واحدٌ لعلاقة المصدريَّة برقم (٢٠٩٠) .

رابعاً : وَقَعَ المَجازُ في كلام التّرمذيّ ولم يُصَرِّحْ بِهِ ، وعلى النَّحو الآتي :

أ- فَسَّرَ التّرمذيّ حديثَ النَّبيِّ (ﷺ): (**إذا قامَ من السجدتين رفع يديه**)، فقال : يعني قام من الرَّكعتين، وهذا من باب المَجازِ المُرسَلِ، فَقَدْ أطْلَقَ الجُزْءَ وأرادَ الكُلَّ .

ب- عَلَّقَ التّرمذيّ على قَولِهِ (ﷺ): (**والأمانةُ في الأزْدِ**)، فقال : يعني اليمن وهو مَجازٌ مُرسَلٌ أيضاً ، فَقَدَ أطلق الجُزْءَ وأرادَ الكُلَّ .

جـ- فَسَّرَالتّرمذيّ الحديثَ: (**رِيْحُ الْغَنَم**)، فقال: ريح الصوف بدلالة قوله : (وأنَّهُ كان ثيابُهم من صوفٍ) فَقَدْ أطْلَقَ الكُلَّ وأرادَ الجُزْءَ ، وهو من المجاز المرسل أيضاً .

د- بَيَّنَ التّرمذيّ قَولَ النَّبيّ (ﷺ): (**هُوَ بَينَكُمْ وَبَيْنَ رُؤُوْسِ رِحالكُمْ**)، فَقَالَ: (وَمعنى قَولِهِ بَينَكُمْ وَبَيْنَ رُؤُوْسِ رِحالكُمْ، يَعني: عِلْمَهُ وَقُدْرَتَهُ. وَهُوَ من المجاز المرسل، فَقَدَ أطْلَقَ الكُلَّ وأرادَ الجُزْءَ .

هـ- فَسَّرَ التّرمذيّ حديثَ النَّبيّ (ﷺ) (**جِزْيَةَ عُشُوْرٍ**)، فَقَالَ: إنَّما يعني بِهِ جِزْية الرَّقَبَةِ. فهذا من باب المجاز المرسل ، فَقَدْ أطْلَقَ المُسَبَّبَ والنَّتيجَة وأرادَ السَّبَبَ .

و- فَسَّرَ التّرمذيّ قَولَ النَّبيّ (ﷺ) : (**وَلَكِنَّ الله انْتَجَاهُ**)، فَقَالَ: وَمعنى قَولِهِ: (وَلَكِنَّ الله انْتَجَاهُ) يقولُ: إنَّ الله أمرني أن أنْتَجِيَ مَعَهُ .

وهذا من باب المجاز العقليّ، فَقَدَ بُنِيَ الفِعْلُ للفاعل وأُرِيدَ المَفعولُ بِهِ، فَالله هو الآمِرُ والرَّسُولُ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ هو المَأمُورُ . فَقَدْ أسْنَدَ الفِعْلَ لِلآمِرِ وَأرادَ المَأمُورَ .

ز- بَيَّنَ التّرمذيّ حَديثَ النَّبيّ (ﷺ): (**مَنْ تَرَكَ ضَيَاعَاً فَإلَيَّ**)، فَقَالَ: وَمعنى قَولِهِ: (مَنْ تَرَكَ ضَيَاعَاً) ضَائِعاً ليس لَهُ شَيْءٌ فَأنَا أعُولُهُ، وَأُنْفِقُ عَلَيْهِ .

وهذا من باب المجاز العقليّ أيضاً، فَقَدْ أطْلَقَ المَصْدَرَ وَأرادَ اسْمَ الفَاعِلِ .

المبحث الأوَّل
تَعريفٌ بالمَجاز

أولاً : المَجازُ لُغةً

قال الخليلُ بْنُ أحمد الفَراهيديّ: (والمجازُ: المَصدرُ والمَوضِعُ، والمَجازةُ أيضاً وَجاوَزتُهُ جَوازاً بمعنى: جزتُهُ ... والتَّجاوُزُ: أَلّا تَأخذَهُ بالذَّنْبِ، أي تَتْرُكَهُ. والتَّجوُّزُ: خِفَّةٌ في الصَّلاةِ والعَمَل، وَسُرْعَةٌ. والتَّجوُّزُ في الدَّراهِمِ: تَرويجُها). [١]

وقال ابنُ فارس: (جَزِيَ: الجِيمُ والزَّاءُ واليَاءُ: قِيامُ الشَّيْءِ مَقامَ غَيرِهِ وَمُكافَأَتُهُ إيَّاهُ، يُقَالُ: جَزيتُ فُلاناً أجْزِيهِ جَزاءً، وَجَازَيتُهُ مُجازاةً، وهذا رَجلٌ جَازيكَ من رَجُلٍ، أيْ حَسْبُكَ، وَمعناهُ أنَّهُ يَنُوبُ مَنابَ كُلِّ أحَدٍ، كما تَقُولُ: كَافيكَ وَناهيكَ، أيْ كَأنَّهُ يَنْهاكَ أنْ يَطْلُبَ مَعَهُ غَيرَهُ). [٢]

ويقولُ الجَوهَرِيّ: (جُزْتُ المَوضِعَ أجُوزُهُ جَوازاً: سَلَكْتُهُ وَسِرْتُ فِيهِ، وَأجَزْتُهُ: خَلَّفْتُهُ وَقَطَّعْتُهُ، وَالاجْتِيازُ: السُّلوكُ... وَجَاوَزْتُ الشَّيْءَ إلى غيرِهِ وَتَجاوَزْتُهُ بِمعْنى، أيْ جُزْتُهُ. وَتضجاوزَ اللَّهُ عَنَّا وَعَنْهُ، أيْ عَفَا، وَجَوَّزَ في صَلاتِهِ، أيْ خَفَّفَ. وَتَجَوَّزَ في كَلامِهِ، أيْ تَكَلَّمَ بِالمَجاز. وَقولُهُمْ: جَعَلَ فُلانٌ ذلك الأمْرَ مَجازاً إلى حَاجَتِهِ ، أيْ طَريقاً وَمَسْلَكاً. وَتقولُ: اللَّهُمَّ تَجَوَّزْ عَنِّي، وَتَجَاوَزْ عَنِّي بِمعْنى). [٣]

وَعَقَّبَ ابنُ مَنْظُورٍ مُجْمِلاً لِلْمَعانِي السَّابقةِ بِقَولِهِ: (جُزْتُ الطَّريقَ وَجَازَ المَوضِعَ جَوْزاً وَجُؤُوْزاً وَجَوازاً وَمَجازاً وَجَازَ بِهِ وَجَاوَزَهُ جَوازاً وَأجَازَهُ وَأجَازَ غَيرَهُ وَجَازَهُ: سَارَ فِيهِ وَسَلَكَهُ، وَأجَازَهُ: خَلَّفَهُ وَقَطَّعَهُ، وأجَازَهُ أنْفَذَهُ... وَالمَجازُ وَالمَجازَةُ: المَوضِعُ. قالَ الأصْمَعِيّ: جُزْتُ المَوضِعَ: سِرْتُ فِيهِ وَأجَزْتُهُ: خَلَّفْتُهُ وَقَطَّعْتُهُ، وَأجَزْتُهُ: أنْفَذْتُهُ... وَجَاوزتُ المَوضِعَ جَوازاً: بِمعْنى جُزْتُهُ. وَفي حَديثِ الصِّراطِ: ((**فَأكُونُ أنا وَأمَّتي أوَّلَ مَنْ يُجِيْزُ عَلَيْهِ**)) [٤] قالَ: يُجِيزُ لُغَةٌ في يَجُوزُ، وَجَازَ وَأجازَ بِمعْنى... وَالمَجَازَةُ: الطَّريقُ إذا قُطِعَ مِنْ أحَدِ جَانِبَيْهِ إلى الآخَر.

وَالمَجازَةُ: الطَّريقُ في السَّبْخَةِ... وَجَاوَزْتُ الشَّيْءَ إلى غَيرِهِ وَتَجَاوَزْتُهُ بِمعنى أيْ أجَزْتُهُ، وَتَجَاوَزَ اللهُ عَنِّي، أيْ عَفا، وَقولُهُمْ: اللَّهُمَّ تَجَوَّزْ عَنِّي وَتَجَاوَزْ

---

[١] يُنْظر: العين للفراهيديّ ٢٧٢/١، مادة (جوز) .

[٢] مقاييس اللغة لابن فارس، (١٩٨) مادة (جوز) .

[٣] يُنْظر: الصِّحاح للجوهريّ ٢٢٢/١، مادة (جوز) .

[٤] حديث الصَّحابيّ أبي هُرَيرةَ (رضي الله عنه): أخرجَهُ البُخاريّ:كتاب: التّوحيد، باب: قَولُ اللهِ تَعالى: (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ) (القيامة: ٢٢) (ح: ٧٤٣٧).

عَنِّي بمعْنى. وَفي الحَديثِ: ((**كُنْتُ أُبَايِعُ النَّاسَ وَكَانَ مِنْ خُلُقِي الجَوَازُ**))[١] أيْ التَّساهُلُ وَالتَّسَامُحُ فِي البَيعِ وَالاقْتِضَاءِ. وَجَاوَزَ اللهُ عَنْ ذَنْبِهِ وَتَجَاوَزَ وَتَجَوَّزَ، عن السَّيرافي: لَمْ يُؤَاخِذْ بِهِ.

وَفِي الحَديثِ: ((**إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِيْ مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا**))[٢] أيْ عَفَا عَنْهُمْ، مِنْ جَازَهُ يَجُوزُهُ إذا تَعَدَّاهُ وَعَبَرَ عَلَيْهِ... وَتَجَاوَزَ عَن الشَّيْءِ: أَعْضَى. وَتَجَاوَزَ فِيهِ: أَفْرَطَ... وَتَجَوَّزَ فِي صَلاتِهِ أيْ خَفَّفَ، وَمِنْهُ الحَديثُ: ((**أَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَأَتَجَوَّزُ فِي صَلاتِيْ**))[٣] أيْ أُخَفِّفُهَا وَأُقَلِّلُهَا. وَمِنْهُ الحَديثُ: ((**تَجَوَّزُوْا فِيْ الصَّلَاةِ**))[٤] أيْ خَفِّفُوْهَا وَأَسْرِعُوا بِهَا، وَقِيْلَ: إِنَّهُ مِنَ الْجَوْزِ: الْقَطْعُ وَالسَّيْرُ. وَتَجَوَّزَ فِيْ كَلامِهِ، أيْ تَكَلَّمَ بِالمَجَازِ).[٥]

مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ تَعاريفِ المَجَازِ في اللُّغَةِ، نَسْتَطِيعُ أَنْ نُجْمِلَ مَعانيهِ، وَبِأَنَّهُ يُطْلَقُ على خَمْسَةَ عَشَرَ مَعْنى، وَهِيَ: (المَوضِعُ ، وَالمَصْدَرُ، وَعَدَمُ الْمُؤَاخَذَةُ بِالذَّنْبِ، وَالْخِفَّةُ– في الصلاة وغيرها، وَتَرْوِيْجُ الدَّراهِمِ على مَا بِهَا ، وَالْجَزَاءُ وَالمُقَابِلُ، وَالإِغْضَاءُ، وَالإِغْفَالُ، وَالإِفْرَاطُ، وَوَسَطُ الشَّيْءِ، وَغَالِبُهَ، وَالسُّلُوكُ، وَالْعَفْوُ، وَالطَّرِيقُ وَالْمَسْلَكُ، وَالتَّسَاهُلُ وُالتَّسامُحُ، وَالْكَلامُ بِالْمَجَازِ). وَهذا الأخيرُ هو المَقْصُودُ مِنْ دِرَاسَتِنَا، وَسَنَتَنَاوَلُهُ بِالْمَعْنَى الاصْطِلاحِيّ البَلاغِيّ بَعْدَ أَنْ عَرَّفْنَا بِهِ فِيْ اللُّغَةِ.

ثانياً : الحَقيقةُ في الاصْطلاح:

قبلَ الدُّخول في تَعريف المَجاز اصْطلاحاً لا بُدَّ لنا من تَعريفِ الحَقيقةِ لِيَسْهُلَ تَصَوُّرُ المَجَازِ في مَفْهُومِهِ الاصْطلاحيّ. فقد عَرَّفَها ابنُ فَارسٍ بِقَولِهِ: (فَالحَقيقةُ: الكلامُ المَوضوعُ مَوضعَهُ الذي ليس باستعارةٍ ولا تَمثيلٍ، ولا تقديمٍ فيه ولا تَأخيرٍ)[٦] ، وفي حَدِّ الحَقيقةِ يَقولُ ابنُ جِنِّيّ: (الحقيقةُ: ما أُقِرَّ في

---

[١] حَديثُ الصّحابيّ حذيفةُ (رضي الله عنه): أخرجهُ مُسلِم، كتاب: المُساقاة، باب: فَضْلُ إِنْظار المُعْسِر (ح: ٣٩٧٢) .

[٢] حَديثُ الصَّحابيّ أبي هُرَيرةَ (رضي الله عنه) أخرجهُ البخاريّ: كتاب: الطّلاق، باب: الطّلاق في الإغلاق والإكراه، (ح:٥٢٦٩).

[٣] حَديثُ الصَّحابيّ قَتادةَ (رضي الله عنه): أخرجهُ البخاريّ: كتاب: الأذان، باب: من أخفَّ الصّلاة عند بُكاء الصَّبيّ، (ح:٧٠٧) ، (ح : ٧٠٩).

[٤] حَديثُ الصَّحابيّ جابرِ بن عبدِ اللهِ (رضي الله عنه): أخرجهُ البُخاريّ: كتاب: الأدب، باب: من لم يَرَ إكفارَ من قال ذلك مُتَأَوِّلاً أو جَاهِلاً، (ح :٦١٠٦).

[٥] يُنْظر: لسانُ العربِ لابن مَنظورٍ ٣٢٦/٥،مادة(جوز)، القاموسُ المُحيطُ للفَيروزآبادي ١ / ٦٩٨– ٦٩٩ مادة (جوز).

[٦] الصاحبي: لابن فارس ١٤٩ .

الاسْتِعمالِ على أصلِ وَضْعِهِ في اللُّغَةِ)[1] ، وَإنَّها لا تُعتَبَرُ حَقيقةً إلّا بوَضْعِها مِنْ وَاضِعٍ، وَذلكَ ما صرَّحَ بِهِ الجُرْجَانِيّ قَائِلاً : (كُلُّ كَلمةٍ أُريدَ بها ما وَقَعَتْ لَهُ في وَضْعٍ وَاضِعٍ– وَإنْ شِئْتَ قُلْتَ: في مُوَاضَعَةٍ– وُقُوعاً لا يَستنِدُ فيه إلى غَيرِهِ فَهيَ حَقيقةٌ).[2]

وَيُضِيفُ القَزْوِيْنِيُّ شَرطاً آخَرَ على كَونِها مُقَرَّةً في الاستعمال، الاصطلاحَ للتَّخاطُبِ، فهو يَقولُ: (الحقيقةُ: الكلمةُ المُسْتَعْمَلَةُ فِيمَا وُضِعَتْ لَهُ في اصْطلاحِ بِهِ التَّخاطُبُ).[3]

وَالحقيقةُ باعتبارِ وَاضِعِها أنواعٌ فَهيَ لُغَويَّةٌ، وَشَرْعِيَّةٌ، وَعُرْفِيَّةٌ– خَاصَّةٌ أو عَامَّةٌ– كما أوردَها القَزْوِيْنِيُّ قَائِلاً: (والحقيقةُ لُغَويَّةٌ، وَشَرْعيَّةٌ، وَعُرْفِيَّةٌ– خَاصَّةٌ، أوْ عَامَّةٌ– لِأنَّ وَاضِعَها إنْ كان وَاضِعَ اللُّغَةِ فَلُغَوِيَّةٌ، وَإنْ كانَ الشَّارِعُ فَشَرْعِيَّةٌ، وَإلّا فَعُرْفِيَّةٌ، وَالعُرْفِيَّةُ إنْ تَعَيَّنَ صَاحِبُها نُسِبَتْ إلَيْهِ، كَقولنا: كَلامِيَّة، وَنَحْوِيَّة، وَإلّا بَقِيَتْ مُطْلَقَةً).[4]

فاللَّفظةُ لا تُعَدُّ حقيقةً إلّا إذا كانتْ مُقَرَّةً في الاستعمال، قد وُضِعَتْ من وَاضِعٍ، مُصْطَلَحاً بها في التَّخاطُبِ بِحَسبِ أنْواعِها الّتي ذكَرها القَزْوِيْنِيُّ، خَاليةً عن قَرينةٍ تَصْرِفُها إلى غَيرِها من استعارةٍ وَتَمثيلٍ وَتَشبيهٍ.

ثالثاً: المَجَازُ اصْطِلاحاً:

وَبَعْدَ أنْ عَرَّفْنَا الحَقيقة وَحُدودَها وَأنواعَها نَأتي إلى تَعريفِ المَجَازِ في الاصْطِلاحِ، وَنحنُ بِتَعريفِنا للحقيقةِ وَحَدِّهَا قَدْ بَانَتْ لنا حُدُودُهُ، وَعُرِّفَ مَعْنَاهُ، وَلكنْ سَنأتي إلى مَعْناهُ التَّفْصيليِّ وَما قالَ فيهِ العُلماءُ، وَما حَدُّهُ بِدِقَةٍ، وَفيهِ يَقولُ الجُرْجَانِيُّ: (المَجَازُ مَفْعَلُ مِنْ جَازَ الشَّيْءَ يَجُوزُهُ إذا تَعَدَّاهُ. وَإذا عُدِلَ بِاللَّفْظِ عَمَّا يُوجِبُهُ أصْلُ اللُّغَةِ وُصِفَ بِأنَّهُ مَجَازٌ، على مَعنى أنَّهُمْ جَازُوا بِهِ عن مَوْضِعِهِ الأصليِّ أو جَازَ هُوَ مَكَانَهُ الّذي وُضِعَ فِيْهِ أوَّلاً).[5]

وَقالَ في مَوضِعٍ آخَرَ: (وَأمَّا المَجَازُ: فَكُلُّ كلمةٍ أُريدَ بِها غَيرُ مَا وقعتْ لهُ في وَضْعٍ وَاضِعها لمُلاحَظَةٍ بين الثَّاني والأوَّل فَهيَ مَجَازٌ. وَإنْ شِئْتَ قُلْتَ: كُلُّ كلمةٍ جُزْتَ بها وَقعتْ لَهُ في وَضْعِ الوَاضِعِ إلى مَالَمْ تُوضَعْ لَهُ، من غَيرِ أنْ تَسْتَأْنِفَ فيها وَضْعاً لِمُلاحَظَةٍ بينَ ما تَجوزُ بها إلَيهِ وَبينَ أصْلِها الّذي وُضِعَتْ لَهُ في وَضْعِ وَاضِعِها فَهيَ مَجَازٌ).[6]

---

[1] الخصائص : لابن جنّيّ ٢ / ٢٠٨ .

[2] أسرار البلاغة : للجُرجانيّ ٢٥٩ .

[3] الإيضاح في علوم البلاغة: للقزوينيّ ٢٦١ .

[4] نفسه ٢٦٣ .

[5] أسرار البلاغة: للجُرجانيّ٢٩١ .

[6] أسرار البلاغة: للجُرجَانيّ ٢٦٠ .

فَالمَجَازُ عندَ الجُرجانيّ هو ما وُضِعَ في غَيرِ ما وُضِعَ لهُ في الحقيقةِ لعَلاقةٍ تَكونُ بَينَ الاثنين، وهو نفسُ الشَّرطِ عند القَزْوِيْنِيَّ أيضاً في اعتبارِ اللَّفظِ مَجَازاً، ولَكنَّ القزوينيَّ أضافَ شَرطاً آخَرَ وَهُوَ اصْطلاحُ التَّخاطُبِ، فَضْلاً عن الاسْتِعمال، فهو يقول في تعريف المَجَازِ: (الكلمةُ المُسْتَعْمَلَةُ في غَيرِ مَا وُضِعَتْ لهُ، في اصْطلاحٍ بِهِ التَّخاطُبُ ، على وَجْهٍ يَصِحُّ، مَعَ قَرينةِ عَدَمِ إرَادَتِهِ).[1]

وَأمَّا سَبَبُ تَحَوُّلِ اللَّفظةِ من الحَقيقةِ إلى المَجَازِ فَأُمُورٌ ثَلاثَةٌ ذَكَرَها ابنُ جِنِّيّ، وهيَ الفَيْصَلُ بَيْنَ إرادةِ الحقيقةِ أو المَجَاز، فَقَالَ: (وَإنَّما يَقَعُ المَجَازُ وَيُعْدَلُ إلَيْهِ عَن الحقيقةِ لِمَعَانٍ ثَلاثَةٍ، وَهِيَ: الاتِّسَاعُ، وَالتَّوكيدُ، وَالتَّشْبيهُ، فَإنْ عُدِمَ هَذهِ الأوصافَ كانت الحقيقةُ الْبَتَّةَ).[2]

رابعاً: أقسامُ المَجَاز :

وَيُقْسَمُ إلى مَجازٍ مُفْرَدٍ وَمَجَازٍ جُملةٍ فالمَجَازُ الجُملةُ هُوَ المَجَازُ العَقْلِيّ، وَأمَّا المَجَازُ المُفْرَدُ فَيكونُ مَجَازاً مُرْسَلاً وَاسْتِعارَةً، وَفي ذلك يقولُ السَّكَّاكيُّ مُجْمِلاً لأقسامِ المَجَازِ: (اِعلَمْ أنَّ المَجَازَ عند السَّلَفِ من عُلماءِ هذا الفَنِّ قِسمان: لُغَوِيّ، وَيُسَمَّى مَجازاً في الْمُفْرَدِ، وَعَقْلِيّ... وَيُسَمّى مَجازاً في الْجُمْلَةِ، وَاللُّغَويُّ قِسمان: قِسْمٌ يَرجِعُ إلى مَعنى الكلمةِ، وَقِسْمٌ يَرجِعُ إلى حُكْمٍ لها في الكلامِ، وَالرَّاجِعُ إلى مَعنى الكلمةِ قِسْمَان: خَالٍ عن الفائِدةِ، وَمُتَضَمِّنٍ لَها، وَالْمُتَضَمِّنُ للفَائِدَةِ قِسْمان: خَالٍ عَن المُبالغَةِ في التَّشْبيهِ، وَمُتَضَمِّنٌ لَها، وَأنَّهُ يُسَمَّى الاسْتِعَارَةُ).[3]

وَقَدْ سَبَقَ الْجُرْجَانِيُّ السَّكَّاكِيَّ مُفَصِّلاً في تَقْسيمِ الْمَجَازِ إلى أقْسَامِهِ، فَقَالَ: (واعْلَمْ أنَّ الْمَجَازَ على ضَرْبَيْنِ: مَجَازٌ مِنْ طَريقِ اللُّغَةِ، وَمَجازٌ من طَريقِ الْمَعْنى وَالمَعْقُول، فَإذا وَصَفْنَا بِالْمَجَازِ الكلمةَ المُفردَةَ، كَقولنا: اليدُ مَجازٌ في النِّعمةِ، والأسَدُ مَجَازٌ في الإنسانِ وَكُلُّ مَا لَيْسَ بِالسَّبُعِ المَعرُوفِ، كانَ حُكْماً أجْرَيْنَاهُ على مَا جَرَى عَلَيه من طَريقِ اللُّغَةِ وَمتى وَصَفْنَا بِالْمَجَازِ الْجُمْلَةَ مِنَ الكَلامِ كانَ مَجَازاً من طَريقِ الْمَعْقُولِ دُونَ اللُّغَةِ).[4]

وَسَنَتَكَلَّمُ بِشَيْءٍ من التَّفْصيلِ عَنْ كُلٍّ مِنَ(المَجازِ المُرْسَل، وَالمَجازِ العَقْلِيّ) في المَبحَثِ الثَّاني؛ لأنَّهما المَقصُودَانِ بِالدِّرَاسَةِ.

---

[1] الإيضاح في علوم البلاغة: للقزوينيّ ٢٦٣ .
[2] الخصائص: لابن جِنِّيّ ٢ / ٢٠٨ .
[3] يُنْظر: مفتاح العلوم للسَّكَّاكيّ ١٧٢ .
[4] يُنْظر: أسرار البلاغة ٣٠٠ .

المبحث الثاني
المجاز المرسل والمجازالعقلي عند الترمذي

أولاً: المَجَازُ المُرْسَلُ:

الإرْسَالُ في اللُّغَةِ مَعناهُ الإطْلاقُ وَعَدَمُ التَّقْييْدِ بِشَيْءٍ، بِعَكْسِ الإمْسَاكِ.[١] أمّا في المَعنى الاصْطلاحيّ البَلاغيّ، فَأَوَّلُ مَنْ أطْلَقَ مُصْطلَحَ المُرْسَلَ على هذا النَّوعِ مِنَ المَجَازِ المُفْرَدِ وَجَعَلَهُ قَسِيْمَاً للاسْتِعَارَةِ هُوَ السَّكَّاكيُّ[٢]، فهو يَقولُ: (وغيرُ مَعناها– أي مَعنى الكَلمةِ– إمَّا أنْ يُقَدَّرَ قَائِماً مَقامَ مَعناها بوساطةِ المُبالغَةِ في التَّشبيهِ أولا يُقَدَّرَ، وَالأوَّلُ هُوَ الاسْتعارَةُ، والثَّاني المَجازُ المُرْسَلُ).[٣]

وَيُؤَكِّدُ السَّكَّاكيّ على أنَّ المَجَازَ المُرْسَلَ هُوَ مَا كَانتْ العَلاقةُ بَينهُ وَبينَ الحَقيقةِ مُلابِسَةً لَها غَيرَ التَّشْبيهِ، فَقَالَ: (المُرْسَلُ: وَهُوَ مَا كَانتْ العَلاقةُ بَينَ مَا اسْتُعْمِلَ فيهِ وَمَا وُضِعَ لَهُ مُلابَسَةً غيرَ التَّشبيهِ).[٤]

وَعَرَّفَهُ الهَاشميُّ تَعريفاً جَامِعاً بِقَولِهِ: (المَجَازُ المُفْرَدُ المُرْسَلُ: هُوَ الكَلمةُ المُسْتَعْمَلَةُ قَصْداً في غَيرِ مَعناها الأصْلِيِّ لِمُلاحَظَةِ عَلاقةِ غَيرِ المُشابَهَةِ، مَعَ قَرينةٍ دَالَّةٍ عَلى عَدَمِ إرادةِ المَعْنَى الوَضْعِيِّ).[٥]

وَإذا كانَ مَعنى المجاز المرسل لا يقوم إلا إذا كانتْ العَلاقةُ قَائِمةً بَينَ الاثْنَيْن، فَقَدْ حَثَّ العُلماءُ الخُطَى؛ لِتأصيلِ وَجَمْعِ هَذه العَلاقَاتِ، فَمنهمْ مَنْ عَدَّ مِنْها عَشْراً، وَمِنْهُمْ مَنْ تَجَاوَزَها بِأكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.[٦] وَسَنَقْتَصِرُ عَلى أشْهَرِها ذِكْرَاً.[٧]

الأولى: الجُزْئِيَّةُ: وَهِيَ أنْ يُذْكَرَ جُزْءُ الشَّيْءِ ويُرَادُ كُلُّهُ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾ (النِّساء: ٩٢) فَذَكَرَ الرَّقبة هُنا وَأرادَ العَبْدَ، وَالرَّقبةُ هِيَ

---

[١] يُنْظر: مَقاييس اللُّغةِ: لابن فارس٣٨٢مادة(رسل)، القاموس المحيط: للفيروزآبادي ١٣٣٠/٢، مادة (رسل)، البلاغة والتَّطبيق: لأحمد مطلوب ٣٣٢ .

[٢] يُنْظر: البلاغة والتَّطبيق: لأحمد مَطلوب ٣٣٢ .

[٣] مِفتاح العلوم: للسَّكَّاكيّ ١٩٥– ١٩٦ .

[٤] الإيضاح في علوم البلاغة: للقَزوينيّ ٢٦٦ .

[٥] جواهر البلاغة: الهاشميّ ٢٥٤، وَيُنْظر: البلاغة الواضحة: لعلي الجارم ومصطفى أمين ١١٨ .

[٦] يُنْظر: الإتقانُ في عُلوم القُرآن: للسُّيوطيّ ٢ / ٧١–٨٠، ويُنْظر:البلاغة والتَّطبيق: لأحمد مطلوب ٣٣٣– ٣٣٦، ويُنْظر:جواهر البلاغة: للهاشميّ ٢٥٤– ٢٥٨.

[٧] يُنْظر: في بَيَان العَلاقاتِ وَتَفصيلِها المَصادرُ السَّابقةُ، وَيُنْظر: البلاغة الواضحة: لعلي الجارم ومصطفى أمين١١٧–١١٨.

جُزْءُ العبْدِ. وَمنها أيضاً: نَشَرَ الحَاكِمُ عُيُونَهُ في المَدينةِ: أيْ الجَواسِيسَ، فَالعَينُ هيَ جُزْءٌ وَالجاسُوسُ كُلٌّ. فَالعَلاقةُ بَينهُما الجُزْئِيَّةُ.

الثَّانيَّةُ: الكُلِّيَّةُ: وَهِيَ عَكْسُ الجُزْئِيَّةِ، يُذْكَرُ الكُلُّ وَيُرادُ بِهِ الجُزْءُ، وَمنها قَولُهُ تَعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾ (البقرة: ١٩) فَذَكَرَ الأَصابِعَ في الآيةِ الكَريمَةِ، وَالمَقْصودُ رُؤُوْسُ الأَصابِعِ؛ لِاسْتحَالَةِ إدْخَالِ الأَصبَعِ كُلَّهُ في الأُذُن. وَمنها أيضاً: شَرِبْتُ مَاءَ الفُرَاتِ ، وَالمُرادُ بَعْضُهُ ، بِقَرِينَةِ شَرِبْتُ.

الثَّالثةُ: السَّبَبِيَّةُ: وَهِيَ أنْ يُطْلَقَ السَّبَبُ وَيُرَادُ بِهِ نَتِيْجَتُهُ وَمُسَبَّبُهُ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ﴾ (هود: ٢٠) فَأَطْلَقَ السَّمْعَ وَهُوَ السَّبَبُ، وَأَرَادَ المُسَبَّبَ وَهُوَ القَبُولُ وَالعَمَلُ بِالقُرآنِ الكَريمِ. وَكَقَولِ القَائِلِ: رَعَتِ المَاشِيَةُ الغَيْثَ، أيْ النَّبَات؛ لأنَّ الغَيْثَ سَبَبٌ فِيْهِ.

الرَّابعةُ: المُسَبَّبِيَّةُ: وَهِيَ بِخِلافِ السَّبَبِيَّةِ، وَهِيَ أنْ يُذْكَرَ المُسَبَّبُ وَالنَّتِيْجَةُ، وَيُرَادُ السَّبَبُ الذي كَانَ سَبَبَاً وَعِلَّةً في ذلكَ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا﴾ (غافر: ١٣) فَذَكَرَ الرِّزْقَ فِي الآيةِ الكَريمَةِ وَهُوَ النَّتِيْجَةُ لِلْمَطَر، وَأرَادَ المَطَرَ الذي هُوَ سَبَبُ الرِّزْق.

الخَامسةُ: إعتبارُ ما كانَ في الماضي، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ (النِّساء: ٢) أيْ الذين كَانُوا في الماضي، لأنَّ الإنسانَ إذا بَلَغَ لا يُسَمَّى يَتيماً، فَأَطْلَقَ اليَتيمَ باعتبار مَا كَانَ.

السَّادسةُ: إعتبارُ ما سَيكونُ في المُستقْبَل، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ (يوسف: ٣٦) فَأَطْلَقَ العَصْرَ عَلى الخَمْر، وَالخَمْرُ لا يُعْصَرُ، وَإنَّما الذي يُعْصَرُ هُوَ التَّمْرُ الذي سَيَؤُوْلُ إلى الخَمْر.

السَّابعةُ: المَكانيَّةُ وَالمَحليَّةُ: وَهُوَ أنْ يُذْكَرَ مَحَلُّ الشَّيْءِ وَمَكَانَهُ، وَالمُرادُ الكائِنُ وَالحَالُّ فيهِ كَما وَرَدَ في قَولِهِ تَعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾ (العلق: ١٧) فَالنَّادي هُوَ المَكانُ، فَأَطْلَقَ المَكانَ وَالمُرادُ هُوَ الحَالُّ فيهِ وَهُمْ القَومُ الذينَ يَجْتَمِعُونَ في النَّادي. وَكَقَولِهِ تَعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم﴾ (آل عمران: ١٦٧) فَأَطْلَقَ الأفْواهَ، وَأرادَ الأَلْسُنَ الَّتي هِيَ حَالَّةٌ في الأفْوَاهِ.

الثَّامنةُ: الحَالِيَّةُ: وَهِيَ عَكْسُ المَحَلِّيَّةِ، يُذْكَرُ الشَّيْءُ الكَائنُ وَالحَالُّ في المَكان، وَهُوَ يُريدُ المَكانَ وَالمَحَلَّ الذي هو فيهِ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿١٠٧﴾ ﴾ (آل عمران: ١٠٧) فَأَطْلَقَ الرَّحْمة، وَالمَقْصُودُ الْجَنَّةُ الَّتي هِيَ مَكانُ الرَّحْمَةِ. وَكَقولِهِ تَعالى: ﴿ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ (الأعراف: ٣١) فَأَطْلَقَ الزِّينة، وَالمُرادُ اللِّبَاسُ، فَالزِّينَةُ حَالَّةٌ وَاللِّباسُ مَحَلُّها وَمَكَانُها.

التَّاسعةُ: الآلِيَّةُ : وَهِيَ تَسميةُ الشَّيْءِ باسمِ آلتِهِ، وَذلك بأنْ يَذْكُرَ الآلة، وَيُريدُ الأكثرَ الذي يَنْتِجُ من تِلْكَ الآلةِ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿ رَبِّ وَٱجْعَل لِّى لِسَانَ صِدْقٍ فِى ٱلْءَاخِرِينَ ﴿٨٤﴾ ﴾ (الشُّعراء: ٨٤) فَأَطْلَقَ اللِّسَانَ وَهُوَ الآلةُ، وَأرادَ الذِّكْرَ الحَسَنَ وَهُوَ الأثَرُ النَّاتِجُ عَنِ اللِّسان.

العَاشرةُ: تَسميةُ الشَّيْءِ باسْمِ ضِدِّهِ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾ ﴾ (آل عمران: ٢١) فَأَطْلَقَ البِشَارَةَ في الخَبَرِ غَيْرِ السَّارِّ، وَالبِشَارَةُ حَقيقَتُها في الخَبَرِ السَّارِّ. وَكَذلكَ قَولُهُ تَعالى: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴿٤٩﴾ ﴾ (الدُّخان: ٤٩) فَأَطْلَقَ العَزيزَ الكَريمَ عَلى الأثيمِ، وَصِفَةُ الْعِزَّةِ وَالكَرَمِ حَقيقَتُها لِلْمُؤْمِنِ الْمُسْتَقِيمِ.

الحَاديّة عَشْرَةَ: المَلْزُومِيَّةُ: وَهِيَ إطْلاقُ اسْمِ المَلزُومِ عَلى اللَّازمِ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿ أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا۟ بِهِۦ يُشْرِكُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ (الروم: ٣٥) أيْ بُرْهاناً يَسْتَدِلُّونَ بِهِ، فَسَمَّى الدَّلالة كَلاماً، لأنَّها مِنْ لوازمِهِ. وَكَذلكَ قَولُنا: مَلَأتِ الشَّمْسُ المَكانَ، فَأَطْلَقَ الشَّمْسَ وَأرادَ الضَّوءَ، وَهُوَ مِنْ لوازمِها.

الثَّانيَّة عَشْرَةَ: الخُصُوصُ: وَهِيَ إطْلاقُ اسْمِ الخَاصِّ، وَالمُرادُ بِهِ العَامُّ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿ هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَٱحْذَرْهُمْ ﴾ (المُنافقون: ٤) وَالمَقْصُودُ الأعْدَاءُ.

الثَّالثة عَشْرَةَ: العُمومُ: وَهِيَ عَكْسُ الخُصُوصُ، إطْلاقُ العَامِّ وَيُرادُ الخَاصُّ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ ﴾ (النِّساء: ٥٤) فَالنَّاسُ عَامٌّ، وَالمُرادُ الرَّسُولُ (ﷺ) وَهُوَ خَاصٌّ.

ثانياً: المَجَازُ العَقْلِيّ:

أمّا المَجَازُ العَقْلِيّ: فَقَدْ عَرَّفَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ بِقَولِهِ: وهو (أنْ يُسْنَدَ العَقْلُ إلى شَيْءٍ يَتَلَبَّسُ بالّذي هو في الحَقيقةِ لَهُ).[١]

وَقَدْ فَرَّقَ الجُرْجَانِيُّ بَينَهُ وَبَينَ المَجَازِ اللُّغَوِيِّ مُفَصِّلاً، فَقَالَ: (وَاعْلَمْ أنَّ المَجَازَ عَلى ضَرْبَيْن: مَجازٌ من طَريق اللُّغَةِ وَمَجازٌ من طَريق المَعنى وَالمَعقُول، فَإذا وَصَفْنَا بِالمَجازِ الكَلمة المُفردةَ، كَقَولِنَا: اليدُ مَجازٌ في النِّعمةِ، والأسَدُ مَجازٌ في الإنسان وَكُلُّ مَاليسَ بالسَّبُعِ المَعروفِ، كانَ حُكْماً أجْرَيناهُ عَلى ما جَرى عَليه من طَريق اللُّغةِ... وَمتى وَصفنا بالمَجَازِ الجُملة من الكَلامِ كانَ مَجازاً من طَريق المَعقول دُوْنَ اللُّغَةِ، وَذلكَ أنَّ الأوصافَ اللّاحقة لِلْجُمَلِ من حَيْثُ هِيَ جُمَلٌ لا يَصِحُّ رَدُّها إلى اللُّغَةِ وَلا وَجْهَ لِنُسْبَتِها إلى وَاضِعِها؛ لأنَّ التَّأليفَ هُوَ إسْنادُ فِعْلٍ إلى اسمٍ أو اسمٍ إلى اسمٍ، وَذلكَ شَيْءٌ يَحْصُلُ بِقَصْدِ المُتَكَلِّمِ، فَلا يَصيرُ "ضَرَبَ" خَبراً عن زَيدٍ بوَضْعِ اللُّغَةِ؛ بَلْ بِمَنْ قَصَدَ إثباتَ الضَّرْبِ فِعْلاً لَهُ).[٢]

وَيُعَرِّفُهُ القَزوِينِيُّ قَائِلاً: (وَأمَّا المَجَازُ: فَهُوَ إسْنادُ الفِعْلِ أوْ مَعناهُ، إلى مُلابسٍ لَهُ، غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ، بِتَأوُّلٍ).[٣]

وَيُضيفُ القَزْوِينيُّ مُوَضِّحاً تَسمية المَجازِ العَقْليّ بِهذا الاسْمِ؛ لِكَونِهِ مُسْتَنِداً إلى العَقل لا اللُّغةِ، بِقَولِهِ: (وَسُمِّيَ الإسنادُ في هذين القِسْمَيْنِ من الكَلامِ عَقْلِيَّاً؛ لاسْتِنَادِهِ إلى العَقل، دُونَ الوَضْع؛ لأنَّ إسْنادَ الكَلمةِ شَيْءٌ وَيَحصُلُ بِقَصْدِ المُتَكَلِّمِ، دُونَ وَاضِعِ اللُّغةِ، فَلا يَصيرُ "ضَرَبَ" خَبراً عَن زَيدٍ بِوَاضِعِ اللُّغةِ؛ بَلْ بِمَنْ قَصَدَ إثباتَ الضَّرْبِ فِعْلاً لَهُ).[٤]

أمَّا الهَاشِميّ فقد عَرَّفَهُ لنا تَعريفاً جَامعاً مَانعاً، كما يَقولُ المَناطِقَةُ، فَقَالَ: (المَجَازُ العَقليّ: هُوَ إسْنادُ الفِعْلِ، أو مَا في مَعناهُ من اسمِ فاعلٍ، أو اسمِ مَفعولٍ، أو مَصدرٍ إلى غَيرِ مَا هُوَ لَهُ في الظَّاهِرِ؛ مِنَ المُتكلِّمِ، لِعلاقةٍ معَ قَرينَةٍ تَمْنَعُ مِنْ أنْ يَكونَ الإسْنادُ إلى مَا هُوَ لَهُ).[٥]

---

[١] الإيضاح في علوم البلاغة: للقزويني ٣٩ .
[٢] أسرار البلاغة : للجرجاني ٣٠٠.
[٣] الإيضاح في علوم البلاغة : للقزويني ٣٦ .
[٤] الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني: ٣٧.
[٥] جواهر البلاغة للهاشمي: ٢٥٨.

فَنَرَى أنَّ الهَاشِميَّ قَدْ صَرَّحَ بِشَرطَينِ للمَجازِ العَقليِّ مُضافانِ للتَّعريفِ وَهُما: العَلاقةُ الّتي يُفَسِّرُها العَقْلُ، وَالقَرينَةُ المانِعَةُ من إرادةِ المَعنى الحَقيقيّ. وَإنْ كانا مُفَادَيْنِ مِنَ التَّعاريفِ السَّابقةِ، وَلكنَّ الهَاشِميَّ قَدْ صَرَّحَ وَنَصَّ عَليهما في تَعريفِهِ للمَجَازِ العَقْلِيِّ.

وَأشْهَرُ عَلاقاتِ المَجَازِ العَقْلِيِّ سِتُّ عَلاقاتٍ كَما نَصَّ عَليها العُلَماءُ.[1]

الأولى: المَفعوليَّةُ: فِيما بُنِيَ للفاعِلِ وَأُسْنِدَ إلى المَفعولِ بِهِ الحَقيقيّ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿ **فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٧** ﴾ (القارعة: ٧) فَراضِية اسمُ فاعِلٍ، وَحَقيقتُها مَرْضِيَّةٌ؛ لأنَّ العِيشَةَ هي الّتي تَكون مَرْضِيَةً. وَكذلك قَولُنا: مُسْتَقْبَلٌ وَاعِدٌ، وَالمَقصُودُ مَوعودٌ؛ لأنَّ المُسْتَقْبَلَ لا يَكونُ وَاعِداً؛ بَلْ مَوعداً بِهِ.

الثَّانيةُ: الفَاعِليَّةُ: وَهِيَ عَلى خِلافِ المَفعوليَّةِ، مَا بُنِيَ للمَفعولِ وَأُسْنِدَ إلى الفَاعِلِ الحَقيقيّ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿ **وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ۝٤٥** ﴾ (الإسْراء: ٤٥) فقد جَعَلَ الحِجَابَ مَسْتُوراً، مَعَ أنَّهُ هُوَ السَّاتِرُ، وَمنهُ قَولُ: " سَيْلٌ مُفْعَمٌ "، لأنَّ السَّيلَ هو الّذي يَفْعَمُ وَيَمْلأُ، لا أنْ يُمْلأُ.

الثَّالثةُ: المَصدريَّةُ: وَهِيَ فِيما بُنِيَ للفاعِلِ وأُسْنِدَ إلى المَصدرِ مَجازاً، كَقَولِ أبي فِراسٍ الحَمدانيّ[2]:

سَيَذْكُرُنِي قَوْمِيْ إذَا جَدَّ جِدُّهُمْ وَفِيَ اللَّيلَةِ الظَّلمَاءِ يُفْتَقَدُ البَدْرُ

فَقَدْ أسْنَدَ " جَدّ " إلى المَصدرِ " الجِدّ " وَهُوَ ليسَ بِفَاعِلٍ لَهُ، بَلْ فَاعِلُهُ الجَادُّ.

الرَّابعةُ: الزَّمانيَّةُ: فِيما بُنِيَ للزَّمانِ، نَحْوُ " نَهَارُهُ صَائِمٌ وَلَيْلُهُ قَائِمٌ " إذْ إنَّ النَّهارَ لا يَصومُ وَاللَّيلُ لا يَقومُ، وَإنَّما يُصَامُ في النَّهارِ وَيُقَامُ في اللَّيلِ، وَالفاعِلُ الحَقيقيُّ هُوَ الصَّائمُ وَالقَائمُ. وَكذلك قولُ الشَّاعِرِ[3] " **مَنْ سَرَّه زَمَنٌ سَاءَتْهُ أزْمَانٌ** " فَقَدْ أسْنَدَ الإساءَةَ وَالسُّرُورَ إلى الزَّمَنِ، وَالمُرادُ النَّاسُ أو القَومُ المَوجودونَ في تِلْكَ الأزْمانِ.

---

[1] يُنْظر في بيان علاقات المجاز العقليّ: الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني: ٤١. جواهر البلاغة للهاشمي ٢٥٨ – ٢٥٩. البلاغة والتطبيق لأحمد مطلوب ٣٤١ – ٣٤٢.

[2] ديوان أبي فراس الحمداني ١٨٢ .

[3] هذا الشطر الثاني من بيت لأبي البقاء الرَّندي، ذكره المَقرِّي التِّلمساني في كتابه: (نفح الطّيب غصن الأندَلس الرّطيب) ٦ / ٢٧٩، والبيت هو: هِيَ الأُمُوْرُ كَمَا شَاهَدْتَهَا دُوَلٌ مَنْ سَرَّهُ زَمَنٌ سَاءَتْهُ أزْمَانٌ.

الخَامسةُ: المَكانيَّةُ: فِيما بُنِيَ للفَاعِلِ وَأُسْنِدَ لِلْمَكانِ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا ٱلْأَنْهَرَ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمْ ﴾ (الانعام: ٦) فَالأَنْهَارُ لا تَجْري، وَإِنَّما الذي يَجْري هُوَ المَاءُ الذي يَكونُ فِيهَا.

السَّادسةُ: السَّبَبِيَّةُ: فِيما بُنِيَ لِلْفَاعِلِ وَأُسْنِدَ للسَّبَبِ، كَقَولِ الشَّاعِرِ[1] :

إِنِّيْ لَمِنْ مَعْشَرٍ أَفْنَى أَوَائِلَهُمْ قِيْلُ الكَمَاةِ: أَلَا أَيْنَ الْمُحَامُوْنَا؟

وَالْقِيْلُ لَمْ يُفْنِ، وَإِنَّمَا الذي أَفْنَى هُوَ الشُّجْعَانُ، وَذَكَرَ الْقِيْلَ؛ لأَنَّهُ السَّبَبُ في دَفْعِ الكُمَاةِ إِلى المُقَاتَلَةِ وَالنِّزَالِ بلا تَرَدُّدٍ.

المَطْلَبُ الثَّاني: الدِّراسَةُ التَّطْبيقيَّةُ لِلْمَجَازِ المُرْسَلِ وَالْمَجَازِ العَقْلِيِّ لِلتِّرْمِذِيِّ في الْجَامِعِ الكَبير

وَرَدَ المَجازُ في كَلامِ التِّرْمِذِيِّ[2] " الْجَامِعِ الكَبِيْرِ " في سَبْعَةِ أَحَاديثَ، خَمْسَةٌ مِنْهَا فِي المَجَازِ المُرْسَلِ(إِثْنان لِعَلاقَةِ الْجُزْئِيَّةِ، وَاثْنان لِعَلاقَةِ الكُلِّيَّةِ، وَوَاحِدٌ لِعَلاقَةِ المُسَبَّبِيَّةِ)، وَاثْنان مِنْهَا فِي الْمَجَازِ الْعَقْلِيِّ،(وَاحِدٌ لِعَلاقَةِ الْمَفْعُولِيَّةِ، وَوَاحِدٌ لِعَلاقَةِ الْمَصْدَرِيَّةِ) وَسَنَعْرِضُ كُلَّ حَدِيْثٍ مِنْهُمْ، وَبَيَانِ التَّطْبِيْقِ الْمَجَازِيِّ لِمَا وَرَدَ مِنْ كَلامِ التِّرْمِذِيِّ، كَمَا قَدَّمْنَا في المَطْلَبِ السَّابِقِ مِنْ دِرَاسَتِنَا.

---

[1] البيت لأبي مخزوم النَّهشليّ شاعِرٌ جاهليٌّ، والبيت في (الكامل في اللغة والادب: للمُبَرِّد) ١ / ٧٨.

[2] هو مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنُ سَورةَ بْنُ مُوسَى بْنُ الضَّحَّاكِ أبو عِيسَى السَّلَمي الضَّرير البُوغيّ التِّرْمِذِيّ . وُلِدَ الإمامُ التِّرمذيّ في بُوغ – قَريةٍ من قُرى تِرْمِذ – سنة مائتين وتسع للهجرة على الأرجح، وَقَدْ تُوُفِّيَ التِّرمذيّ في بُوغ ليلة الإثنين لثلاثَ عشرةَ ليلةً مَضَتْ من رجب سنة مائتين وتسع وسبعين للهجرة في آخِرِ خِلافَةِ المُعتَمِدِ على الله بن المُتوَكِّل بن المُعتصم، كان الإمامُ التِّرمذيّ من العلماء الأفذاذِ الذينَ طلبوا العِلم بالرِّحلة إلى مَواطن العُلماءِ، فقد رَحَلَ من تِرْمِذ إلى بغداد عاصمة الخِلافَةِ ومَحَطَّ أنظار العُلماء، وَحَدَّثَ عن شُيوخ وأئِمَّةِ زَمانِهِ، وكان من أبرزهم: قُتَيبةُ بْنُ سَعيدٍ الثَّقَفِيّ، مُحَمَّدُ بْنُ بَشّار بُنْدَار، ونقل عن البُخَاريّ عُلوماً كَثيرةً، وَقالَ التِّرمذيّ: (صَنَّفْتُ هذا الكتابَ – يعني الجَامِعَ – فَعرضتُهُ على عُلماءِ الحِجاز والعِراق وخُراسانَ فَرَضُوا بِهِ، وَمَنْ كانَ في بَيْتِهِ هذا الكِتابَ فكأنَّما في بَيْتِهِ نَبِيٌّ يَتَكَلَّمُ). وَسَبَبُ تَأليفِ هذا الكتابِ هو أنَّهُ أرادَ أنْ يَجْمَعَ أدِلَّة الفُقَهاءِ من الأحاديثِ والآثار فَيتكلَّمُ عليها وَيَكْشِفُ عن عِلَلِها وَبيانِ حَالِها من الصِّحةِ وَالسَّقَمِ. وَلِلترمذيّ كُتُبٌ أُخرى إضافةً إلى الجَامِعِ الكبير هي: (الشَّمائِلُ المُحَمَّدِيَّةُ لهُ، كتابُ العِلَلِ الكبير– وهو غيرُ العِلَلِ الصَّغير الَّذي في آخِرِ الجَامِعِ، كتابُ الزُّهْدِ – مفرد ، كتابُ الأسماءِ والكُنى، الكتابُ الَّذي فيه المَوقوفُ – وهو الكتابُ الَّذي أشارَ إليه التِّرمذيّ في العِلَلِ الصَّغير– كتابُ أسماءِ الصَّحابةِ ، كتابُ التَّاريخ. وَلَمْ يَصِلْ إلينا من هذهِ الكُتُبِ سِوى الجَامِعِ الكَبير، والشَّمائِلِ المُحَمَّدِيَّةِ، وَالعِلَلِ الكَبير، وَالعِلَلَ الصَّغير الَّذي في آخِرِ الجَامِعِ.

أوَّلاً: قِسْمُ الْمَجَازِ الْمُرْسَلِ، وَفِيْهِ خَمْسَةُ أحَادِيْثَ، هِيَ:

الحَديثُ الأوَّلُ:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيْدٍ الْقَطَّانُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيْدِ بْنُ جَعْفَرَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُهُ وَهُوَ فِيْ عَشَرَةٍ مِنْ أصْحَابِ النَّبِيِّ (ﷺ) أَحَدُهُمْ أَبُو قَتَادَةَ بْنُ رِبْعِيٍّ، يَقُولُ: أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللهِ (ﷺ) قَالُوا: مَا كُنْتَ أَقْدَمَنَا لَهُ صُحْبَةً، وَلا أَكْثَرَنَا لَهُ إِتْيَانًا؟ قَالَ: بَلَى، قَالُوا فَاعْرِضْ؟ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ) إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ اعْتَدَلَ قَائِمًا، وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: (**اللهُ أَكْبَرُ**))، وَرَكَعَ، ثُمَّ اعْتَدَلَ، فَلَمْ يُصَوِّبْ رَأْسَهُ وَلَمْ يُقْنِعْ، وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: ((**سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ**)) وَرَفَعَ يَدَيْهِ وَاعْتَدَلَ، حَتَّى يَرْجِعَ كُلُّ عَظْمٍ فِي مَوْضِعِهِ مُعْتَدِلاً، ثُمَّ أَهْوَى إِلَى الْأَرْضِ سَاجِدًا، ثُمَّ قَالَ: ((**اللهُ أَكْبَرُ**)) ثُمَّ جَافَى عَضُدَيْهِ عَنْ إِبْطَيْهِ، وَفَتَحَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ ثَنَى رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَقَعَدَ عَلَيْهَا، ثُمَّ اعْتَدَلَ، حَتَّى يَرْجِعَ كُلُّ عَظْمٍ فِي مَوْضِعِهِ مُعْتَدِلاً، ثُمَّ أَهْوَى سَاجِدًا، ثُمَّ قَالَ:((**اللهُ أَكْبَرُ**)) ثُمَّ ثَنَى رِجْلَهُ وَقَعَدَ، وَاعْتَدَلَ حَتَّى يَرْجِعَ كُلُّ عَظْمٍ فِي مَوْضِعِهِ، ثُمَّ نَهَضَ، ثُمَّ صَنَعَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيةِ مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ، كَمَا صَنَعَ حِيْنَ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، ثُمَّ صَنَعَ كَذَلِكَ. حَتَّى كَانَتِ الرَّكْعَةُ الَّتِيْ تَنْقَضِي فِيهَا صَلَاتُهُ ، أَخَّرَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَقَعَدَ عَلَى شِقِّهِ مُتَوَرِّكًا، ثُمَّ سَلَّمَ.[1]

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: (وَمَعْنَى قَولِهِ: إِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ رَفَعَ يَدَيْهِ يَعْنِي قَامَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ).[2]

فَهذا مَجَازٌ مُرْسَلٌ لِعَلاقَةِ الْجُزْئِيَّةِ، فَأَطْلَقَ (السَّجْدَتَيْنِ) وَهُمَا جُزْءٌ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ، وَأَرَادَ (الرَّكْعَتَيْنِ) وَهُمَا كُلٌّ.

---

[1] حديث الصحابي محمد بن عمرو بن عطاء (رضي الله عنه) : اخرجه البخاري : كتاب : الاذان ، باب : سنة الجلوس في التشهد ، (ح : ٨٢٨) ، واخرجه الترمذي : ابواب الصلاة ، باب : ما جاء في وصف الصلاة ، (ح : ٣٠٤) وقال : هذا حديث حسن صحيح .

[2] الجامع الكبير : للترمذي ١ / ٣٣٦ ، عقب ح : (٣٠٤) .

الحَديثُ الثَّاني:

قَالَ: حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعاوِيـةُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَرْيَمَ الأَنْصَارِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ):((**الْمُلْكُ فِي قُرَيْشٍ، وَالْقَضَاءُ فِي الأَنْصَارِ، وَالْأَذَانُ فِي الْحَبَشَةِ، وَالْأَمَانَةُ فِي الْأَزْدِ**)).[1]

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: (يَعْنِي: الْيَمَن).[2]

وَقَالَ الْمَبَارِكَفُورِي: (**وَالأَمانَـةُ فِـي الأَزْدِ**) بِسُكُونِ الزَّاي، أَيْ أَزْد شَنُوْءَةَ، وَهُمْ حَيٌّ مِنَ الْيَمَنِ، وَلايُنَافِي قَولَ بَعْضِ الرُّوَّاةِ (يَعْنِي الْيَمَن)، لكنَّ الظَّاهِرَ الْمُتَبَادَرَ مِنْ كَلامِهِ إِرَادَةُ عُمُومِ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَإِنَّهُمْ أَرَقُّ أَفْئِدَةً، وَأَهْلُ أَمْنٍ وَإِيْمَانٍ).[3]

وَهذا الحَديثُ مَجَازٌ مُرْسَلٌ أَيْضاً لِعَلاقَةِ الجُزْئِيَّةِ، فَهُوَ قَدْ ذَكَرَ(الأَزْدَ) وَهُوَ (حَيٌّ) مِنَ الْيَمَنِ، كَمَا أَنَّها جُزْءٌ مِنْ بِلادِ الْيَمَنِ، وَأَرادَ (الْيَمَنَ) وَهِيَ كُلٌّ.

الحَديثُ الثَّالثُ: قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: يَابُنَيَّ، **لَوْ رَأَيْتَنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللهِ (ﷺ) وَأَصَابَتْنَا السَّمَاءُ لَحَسِبْتَ أَن رِيْحَنَا رِيْحُ الضَّأْنِ**.[4]

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: (وَمَعْنَى هَذا الحَديثِ: أَنَّهُ كَانَ ثِيابُهُمْ مِنْ صُوْفٍ، فَإِذَا أَصَابَهُمُ الْمَطَرُ يَجِيْءُ مِنْ ثِيَابِهِمْ رِيْحُ الضَّأْنِ).[5]

وَفِي هَذا الحَديثِ مَجَازٌ مُرْسَلٌ لِعَلاقَةِ الْكُلِّيَّةِ، فَذِكْرُ رِيْحُ (الضَّأْنِ) هُوَ كُلٌّ مِنَ الصُّوْفِ، وَهُوَ إِنَّمَا أَرَادَ (رِيْحَ الصُّوْفِ) وَهُوَ جُزْءٌ مِنَ الضَّأْنِ– بِدَلالَةِ قَوْلِ التِّرْمِذِيِّ: (أَنَّهُ كَانَ ثِيَابُهُمْ مِنْ صُوْفٍ).

---

[1] حديث الصحابي ابي هريرة (رضي الله عنه) : اخرجه الترمذي : كتاب : المناقب ، باب : في فضل اليمن (ح : ٣٩٣٦) .

[2] الجامع الكبير : للترمذي ٦ / ٢١٣ ، عقب ح : (٣٩٣٦) .

[3] تحفة الاحوذي : للمباركفوري ، ٢ / ٢٦٦٣ ، بعد ذكر (ح : ٣٩٣٦) .

[4] حديث الصحابي ابي موسى (رضي الله عنه) : اخرجه الترمذي : كتاب صفة القيامة والرقائق والورع ، باب ، (ح : ٢٤٧٩) ، وقال : هذا حديث صحيح .

[5] الجامع الكبير : للترمذي : ٤ / ٢٦١ ، عقب (ح : ٢٤٧٩) .

الحَديثُ الرَّابع:

قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَرْحُومُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيْزِ الْعَطَّارُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نَعَامَةَ السَّعْدِيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ (ﷺ) فِي غَزَاةٍ، فَلَمَّا قَفَلْنَا أَشْرَفْنَا عَلَى الْمَدِيْنَةِ، فَكَبَّرَ النَّاسُ تَكْبِيْرَةً وَرَفَعُوا بِهَا أَصْوَاتَهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ): ((**إِنَّ رَبَّكُمْ لَيسَ بِأَصَمَّ وَلاَغَائِبَ، هُوَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ رُؤُوْسِ رِحَالِكُمْ**))، ثُمَّ قَالَ: **يَا عَبْدَ اللهِ بْنِ قيسٍ، أَلَا أُعَلِّمُكَ كَنْزَاً مِنْ كُنُوْزِ الْجَنَّةِ: لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ**)).[١]

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: (وَمَعْنَى قَوْلِهِ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ رُؤُوْسِ رِحَالِكُمْ، يَعْنِي: عِلْمَهُ وَقُدْرَتَهُ).[٢]

وَقَالَ المُبَارَكْفُورِيُّ: (وَفِي رِوَايةٍ لِمُسْلِمٍ، وَالذي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَةِ أَحَدِكُمْ: قَالَ النَّوَوِيُّ: أَيْ بِالْعِلْمِ وَالإِحَاطَةِ، فَهُوَ يُجَازُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ) (ق:١٦).[٣]

وَفِي هَذا الحَدِيثِ مَجَازٌ مُرْسَلٌ لِعَلاقَةِ الْكُلِّيَّةِ أَيْضاً، فَهُوَ قَدْ ذَكَرَ (**هُوَ بَيْنَكُمْ**) وَهُوَ كُلٌّ وَأَرَادَ (عِلْمَهُ وَقُدْرَتَهُ)، وَهُوَ جُزْءٌ مِنَ الْكُلِّ.

الحَديثُ الخَامِسُ:

حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ حَدَّثَنَا جَرِيْرُ، عَنْ قَابُوسٍ، بِهَذا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ.[٤] قَالَ التِّرْمِذِيُّ: (وَقَوْلُ النَّبِيِّ (ﷺ): ((**لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِيْنَ جِزْيَةٌ عُشُوْرٍ**)) إِنَّمَا يَعْنِي بِهِ جِزْيَةَ الرَّقَبَةِ، وَفِي الحَدِيثِ مَا يُفَسِّرُ هَذا، حَيْثُ قَالَ: ((**إِنَّمَا الْعُشُوْرُ عَلَى الْيَهُوْدِ وَالنَّصَارَى، وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِيْنَ عُشُوْرٌ**)).[٥]

وَهَذا حَدِيثٌ فِيهِ مَجازٌ مُرْسَلٌ لِعَلاقَةِ الْمُسَبَّبِيَّةِ، فَهُو قَالَ (**جِزْيَةُ عُشُوْرٍ**) وَهِيَ (الْعُشُوْرُ) مُسَبَّبٌ وَنَتِيْجَةٌ لِلرَّقَبَةِ، وَأَرَادَ (جِزْيَةُ الرَّقَبَةِ) الَّتِي هِيَ السَّبَبُ فِي وُجُوبِ جِزْيَةِ الْعِشْرِ.

---

[١] حديث الصحابي أبي موسى الأشعري (رضي الله عنه) : أخرجه البخاري : كتاب : الجهاد ، باب : ما يكره من رفع الصوت في التكبير (ح : ٢٩٩٢) ، وأخرجه الترمذي : كتاب : الدعوات ، باب ما جاء في فضل التسبيح والتكبير والتهليل والتحميد (ح : ٣٤٦١)، وقال : هذا حديث حسن صحيح .

[٢] الجامع الكبير : للترمذي ٥ / ٤٥٥ ، عقب (ح : ٣٤٦١) .

[٣] تحفة الاحوذي : للمباركفوري ، ٢٤٦٤/٢ ، بعد ذكر حديث (٣٤٦١) .

[٤] حديث الصحابي عبد الله بن عباس (رضي الله عنه) : أخرجه الترمذي : كتاب : الزكاة ، باب : ما جاء ليس على المسلمين جزية ، (عن ابن عباس قال : قال رسول الله (ﷺ): ((لا تَصْلُحُ قِبْلَتَانِ فِي أَرْضٍ وَاحِدَةٍ، وَلَيْسَ عَلَى المُسْلِمِيْنَ جِزْيَةٌ)) (ح : ٦٣٣) و (ح : ٦٣٤) .

[٥] الجامع الكبير : الترمذي ٢١/٢ ، عقب (ح :٦٣٤) .

الحديث السادس :

قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ الْكُوْفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنِ الْأَجْلَحِ، عَنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: دَعَا رَسُولُ اللهِ (ﷺ)عَلِيّاً يَوْمَ الطَّائِفِ، فَانْتَجَاهُ، فَقَالَ النَّاسُ: لَقَدْ طَالَ نَجْوَاهُ مَعَ ابْنِ عَمِّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ): ((**مَاانْتَجَيْتُهُ وَلَكِنَّ اللهَ انْتَجَاهُ**)).[1]

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: (وَمَعْنَى قَولِهِ: وَلَكِنَّ اللهَ انْتَجَاهُ. يَقُولُ: إِنَّ اللهَ أَمَرَنِي أَنْ أُنْتَجِيَ مَعَهُ).[2]

وَقَالَ الْمُبَارَكْفُورِيُّ: ((**وَلَكِنَّ اللهَ انْتَجَاهُ**) أَيْ إِنِّي بَلَّغْتُهُ عَنِ اللهِ مَا أَمَرَنِي أَنْ أُبَلِّغَهُ إِيَّاهُ عَلَى سَبِيلِ النَّجْوَى فَحِينَئِذٍ انْتَجَاهُ اللهُ لَا انْتَجَيْتُهُ).[3]

وَهُنَا مَجَازٌ عَقْلِيٌّ لِعَلَاقَةِ المَفْعُولِيَّةِ، وَهُوَ مَا بُنِيَ لِلْفَاعِلِ وَأُسْنِدَ لِلمَفعُولِ بِهِ الحَقِيقِيِّ. فَاللهُ هُوَ الآمِرُ وَالرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هُوَ المَأْمُورُ، فَأُسْنَدَ الفِعْلَ لِلْآمِرِ (اللهُ) وَأَرَادَ المَأْمُورُ الرَّسُولُ(ﷺ).

الحَديثُ السَّابِعُ:

حَدَّثَنَا سَعِيْدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ سَعِيْدٍ الْأَمَوِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ): ((**مَنْ تَرَكَ مَالاً فَلِأَهْلِهِ، وَمَنْ تَرَكَ ضَيَاعَاً فَإِلَيَّ**)).[4]

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: (وَمَعْنَى قَولِهِ: "**مَنْ تَرَكَ ضَيَاعَاً** ": ضَائِعَاً لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ فَأَنَا أَعُولُهُ، وَأُنْفِقُ عَلَيْهِ).[5]

وَقَالَ الْمُبَارَكْفُورِيُّ: (قَالَ الخَطَّابِيُّ: الضَّيَاعُ هُنَا وَصْفٌ لِوَرَثَةِ الْمَيِّتِ بِالْمَصْدَرِ أَيْ تَرَكَ أَوْلَاداً أَوْ عِيَالاً ذَوِي ضَيَاعٍ أَيْ لَا شَيْءَ لَهُمْ، وَالضَّيَاعُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرُ ضَاعَ ثُمَّ جُعِلَ اسْمَاً لِكُلِّ مَا يُعْرَضُ لِلضَّيَاعِ).[6]

وَفِي هَذَا الحَدِيثِ مَجَازٌ عَقْلِيٌّ لِعَلَاقَةِ المَصْدَرِيَّةِ، وَهُوَ مَابُنِيَ لِلْفَاعِلِ وَأُسْنِدَ لِلْمَصْدَرِ مَجَازاً، فَهُوَ قَدْ ذَكَرَ (تَرَكَ ضَيَاعَاً) وَهُوَ مَصْدَرٌ، وَأَرَادَ (ضَائِعَاً) وَهُوَ اسْمُ فَاعِلٍ.

---

[1] حديث الصحابي جابر (رضي الله عنه) : اخرجه الترمذي : كتاب : المناقب ، باب ، (ح:٣٧٢٦) ، وقال : حديث حسن غريب لا تعرفه الا من حديث الاجلح .

[2] الجامع الكبير : للترمذي ، ٦ / ٨٨ ، عقب (ح : ٣٧٢٦) .

[3] تحفة الاحوذي : للمباركفوري ٢ / ٢٥٨٩ ، بعد ذكر (ح :٣٧٢٦)

[4] حديث الصحابي ابي هريرة (رضي الله عنه) : اخرجه الترمذي : كتاب : الفرائض ، باب : ماجاء من ترك مالا فلورثته (ح : ٢٠٩٠) ، وقال : هذا حديث حسن صحيح .

[5] الجامع الكبير : للترمذي ، ٣ / ٥٩٧ ، عقب (ح : ٢٠٩٠) .

[6] تحفة الاحوذي : للمباركفوري ٢ / ١٧١٠ ، بعد ذكر حديث (٢٠٩٠) .

الخـــاتِمَـــةُ

اَلْحَمْدُ للهِ وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ رَسُوْلِ اللهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ وَالاهُ. وَبَعْدُ:

فَبَعْدَ الدِّرَاسَةِ الاسْتِقْرَائِيَّةِ لِجَامِعِ التِّرْمِذِيِّ تَلَخَّصَتِ النَّتَائِجُ الَّتِي خَلُصَ إِلَيْهَا الْبَاحِثُ، وَعَلَى النَّحْوِ الآتِي:

أوَّلاً : وقع في كلام الإمام التّرمذيّ مَجازٌ مُرْسَلٌ وَمَجازٌ عَقْليّ .

ثانياً : وقع المَجازُ المُرسَلُ في (الجامع الكبير) للترمذي في خمسة أحاديث : (حديثان اثنان لعلاقة الجُزئيّة برقم (٣٠٤) ورقم (٣٩٣٦)، وحديثان اثنان لعلاقة الكليّة برقم (٢٤٧٩) ورقم (٣٤٦١)، وحديثٌ واحدٌ لعلاقة المسَبَّبيَّة برقم (٦٣٤).

ثالثا :- وقع المجازُ العقليّ في حديثين (٢) اثنين . (حديثٌ واحدٌ لعلاقة المفعوليَّة برقم (٣٧٢٦) ، وحديثٌ واحدٌ لعلاقة المصدريَّة برقم (٢٠٩٠) .

رابعاً : وَقَعَ المَجازُ في كلام التّرمذيّ ولم يُصَرِّحْ بِهِ ، وعلى النَّحو الآتي :

أ- فَسَّرَ التّرمذيّ حديثَ النَّبيِّ (ﷺ) : (**إذا قامَ من السجدتين رفع يديه**)، فقال : يعني قام من الرَّكعتين، وهذا من باب المَجازِ المُرسَل، فَقَدْ أطْلَقَ الجُزْءَ وأرادَ الكُلَّ .

ب- عَلَّقَ التّرمذيّ على قَولِه(ﷺ): (**والأمانةُ في الأزْدِ**)، فقال : يعني اليمن وهو مَجازٌ مُرسَلٌ أيضاً ، فَقَدَ أطلق الجُزْءَ وأرادَ الكُلَّ .

جـ- فَسَّرَالتّرمذيّ الحديثَ: (**ريْحُ الْغَنَم**)، فقال: ريح الصوف بدلالة قوله: (وأنَّهُ كان ثيابُهم من صوفٍ) فَقَدْ أطْلَقَ الكُلَّ وأرادَ الجُزْءَ، وهو من المجاز المرسل أيضاً.

د- بَيَّنَ التّرمذيّ قَولَ النَّبيّ (ﷺ): (**هُوَ بَينَكُمْ وَبَيْنَ رُؤُوْسِ رِحالكُمْ**)، فَقَالَ: (وَمعنى قَولِهِ بَينَكُمْ وَبَيْنَ رُؤُوْسِ رِحالكُمْ، يَعني: عِلْمَهُ وَقُدْرَتَهُ. وَهُوَ من المجاز المرسل، فَقَدَ أطْلَقَ الكُلَّ وأرادَ الجُزْءَ .

هـ- فَسَّرَ التّرمذيّ حديثَ النَّبيّ (ﷺ) (**جِزْيَة عُشُوْرِ**)، فَقَالَ: إنَّما يعني بِهِ جِزْيَة الرَّقَبَةِ. فهذا من باب المجاز المرسل ، فَقَدْ أطْلَقَ المُسَبَّبَ والنَّتيجَة وأرادَ السَّبَبَ .

و- فَسَّرَ التّرمذيّ قَولَ النَّبيّ (ﷺ): **(وَلَكِنَّ الله انْتَجَاهُ)**، فَقَالَ: وَمعنى قَولِهِ: **(وَلَكِنَّ الله انْتَجَاهُ)** يقولُ: إنَّ الله أمرني أن أنْتَجِيَ مَعَهُ .

وهذا من باب المجاز العقليّ، فَقَدَ بُنِيَ الفِعْلُ للفاعل وأُرِيدَ المَفعولُ بِهِ، فَالله هو الآمِرُ والرَّسُولُ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ هو المَأمُورُ . فَقَدْ أسْنَدَ الفِعْلَ لِلْآمِرِ وَأرادَ المَأمُورَ .

ز- بَيَّنَ التّرمذيّ حَديثَ النَّبيّ (ﷺ): **(مَنْ تَرَكَ ضَيَاعَاً فَإِلَيَّ)**، فَقَالَ: وَمعنى قَولِهِ: **(مَنْ تَرَكَ ضَيَاعَاً)** ضَائِعاً ليس لَهُ شَيْءٌ فَأنَا أعُولُهُ، وَأُنْفِقُ عَلَيْهِ .

وهذا من باب المجاز العقليّ أيضاً، فَقَدْ أطْلَقَ المَصْدَرَ وَأرادَ اسْمَ الفَاعِلِ .

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- الإتقان في علوم القرآن للامام جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (٩١١هـ)، ضبطه وصححه وخّرج آياته: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١ (٢٠٠٧).

٣- أسرار البلاغة للشيخ الإمام عبد القاهر الجُرجانيّ (٤٧١هـ)، تحقيق: محمد الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت.

٤- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين لنور الدين العتر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢(١٩٨٨م).

٥- الأنساب للسمعاني، ط ليدن (١٩١٢هـ).

٦- الإيضاح في علوم البلاغة للشيخ الإمام الخطيب القزوينيّ (٧٣٩هـ)، اعتنى به وراجعه: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت (٢٠٠٧م).

٧- البداية والنهاية لعماد الدين إسماعيل بن كثير القرشيّ الشافعيّ (٧٠١-٧٧٤هـ)، اعتنى به: حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، لبنان (٢٠٠٤).

٨- البلاغة الواضحة لعلي الجارم ومصطفى أمين، قدَّم له وعلَّق عليه وخرَّج آياته وأحاديثه: عبد الكريم العطا، دار العلم الحديث، دمشق، حلبوني.

٩- البلاغة والتطبيق للدكتور أحمد مطلوب، والدكتور كامل حسن البصير ط٢، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل ٢٠٠٦.

١٠- تحرير تقريب التهذيب للدكتور بشّار عوّاد معروف العبيدي والشيخ شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١(١٩٩٧).

١١- تُحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي لأبي العلى محمد بن عبد الرحيم المباركفوري (١٣٥٣هـ)، قدّم له واعتنى به وخرّج أحاديثه: رائد بن صبري بن أبي علفة، بيت الافكار الدولية.

١٢- تذكرة الحفاظ لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ) ط٧ دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان.

١٣- تهذيب التهذيب لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٤.

١٤- تهذيب الكمال للمزي، تحقيق: د. بشّار عوّاد معروف العبيدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢(١٩٨٥م).

١٥- جامع الاصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم لابن الأثير الجزري، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة دار البيان ١٩٧١م.

١٦- الجامع الكبير للامام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى التِّرمذيّ (٢٧٩هـ)، حقّقه وخرَّج أحاديثه وعلّق عليه د. بشّارعوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٦.

١٧- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع للسيد أحمد الهاشميّ، بإشراف: صدقي محمد جميل، مؤسسة الصادق، طهران.

١٨- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جنيّ (٣٩٢)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، ط٣ (٢٠٠٨)، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.

١٩- ديوان أبي فراس الحمداني، شرح: د. يوسف فرحات، ط ٣ (٢٠٠٥م)، دار الجيل، بيروت.

٢٠- سير أعلام النّبلاء لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩ (١٤١٣هـ).

٢١- الصّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها للإمام العلامة أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، علّق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، ط ٢ (٢٠٠٧م) دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.

٢٢- الصِّحاح في اللغة والعلوم للشّيخ الجوهريّ، تقديم: العلامة الشيخ عبد الله العلايلي، ط١ (١٩٧٤)، دار الحضارة العربية، بيروت.

٢٣- صحيح البخاريّ للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ الجعفيّ (١٩٤- ٢٥٦هـ) ط٢ (١٩٩٩)، دار السلام، الرياض.

٢٤- صحيح مسلم للامام الحافظ مسلم بن حجّاج النّيسابوريّ (٢٦١هـ)، حقّق أصوله وخرَّج أحاديثه على الكتب الستة ورقمه: الشّيخ خليل مأمون شيحا، ط٢(٢٠٠٧)، دار المعرفة، بيروت– لبنان.

٢٥- عارضة الأحوذيّ شرح جامع الترمذيّ لأبي بكر بن العربيّ المالكيّ، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط١، السّلفية.

٢٦- القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفَيروزآباديّ (٧٢٩-٨١٧هـ)، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي ط٢ (٢٠٠٠م) دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت– لبنان.

٢٧- الكامل في التاريخ لابن الأثير الجزري (٥٥٥ – ٦٢٠هـ) حقّقه واعتنى به: الدكتور عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت (٢٠٠٦م).

٢٨- الكامل في اللُّغة والأدب لأبي العبّاس المُبَرِّد، تحقيق جمعة الحسن، ط١ (٢٠٠٤)، دار المعرفة، بيروت– لبنان.

٢٩- لسان العرب لجمال الدّين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقيّ المِصريّ (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت.

٣٠- مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السَّكّاكيّ (٦٢٦هـ) ط١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.

٣١- معجم البلدان لياقوت الحَمويّ، مِصر، ط٤ (١٩٨٦م).

٣٢- معجم كتاب العين لأبي عبد الرحمن خليل بن الفراهيديّ (١٠٠ – ١٧٥هـ) تحقيق: د. مهدي المخزوميّ. و د. إبراهيم السّامرائيّ، دار الرّشيد للنشر، بغداد ١٩٨١.

٣٣- معجم مقاييس اللُّغة لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ)، اعتنى به: الدكتور محمد عوض مرعب والآنسة فاطمة محمد أصلان، دار إحياء التراث العربي (٢٠٠٨م) .

٣٤- المؤتلف والمختلف في أسماء الشّعراء للآمديّ (٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فَرَّاج، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة (١٩٦١م).

٣٥- نفح الطيب من غصن الأندَلس الرّطيب للمَقَرِّيّ التِّلْمَسَانِيّ (١٠٤١هـ) حقّقه ووضع فَهارسه: الأستاذ يوسف الشّيخ محمد البقاعيّ، ط ١ (١٩٨٦م).